المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
ⴰⵙⵇⵎⵓⵏⵜⴰⵏ - ⴰⵙⵉⵏⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵖⵔⵉⴱⵜ
CHAMBRE DES CONSEILLERS

مجلس المستشارين

حصيلة مجلس المستشارين في مجال الانفتاح وتنشيط الحوار المجتمعي

السنة التشريعية 2024 - 2025

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

تكريسا لمسار الانفتاح المؤسساتي الذي دأب عليه منذ بداية المرحلة الدستورية الجديدة، واصل مجلس المستشارين تعزيز ديناميته الانفتاحية، من خلال تنظيم واحتضان مجموعة من الفعاليات الحوارية والفكرية والتواصلية، انخراطا منه في مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، وتفاعلا منه مع القضايا التي تستأثر باهتمام الدولة والمجتمع.

وتتجلى أبرز سمات هذه الدينامية الانفتاحية، برسم السنة التشريعية 2024-2025، فيما يلي:

1. انخراط متواصل لمجلس المستشارين في مسار بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، نظم مجلس المستشارين يوم 17 فبراير 2025، فعاليات **المنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية**، تحت شعار «**تعميم الحماية الاجتماعية في المغرب: رؤية تنموية بمعايير دولية**».

وقد شكل هذا المنتدى البرلماني الدولي، الذي يجسد انخراط المجلس المتواصل في البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية والمجالية، مناسبة سانحة تم خلالها التفصيل في الإشكالات والتحديات التي رافقت تنزيل الرؤية المولوية السامية لتعميم الحماية الاجتماعية على أرض الواقع، واستشراف عناصر إجابة وحلول مبتكرة لتمنيع وتحصين منظومة الحماية الاجتماعية بما يضمن شموليتها واستدامتها ضمن منطق وفلسفة الدولة الاجتماعية التي اتخذتها المملكة خيارا استراتيجيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، اعتمادا على الذكاء الجماعي لأعضاء المجلس ولشركائه المؤسساتيين ومختلف الفاعلين المتخصصين على الصعيد الوطني والدولي.

ولقد تم اختيار «الحماية الاجتماعية» كموضوع للنسخة التاسعة من منتدى العدالة الاجتماعية لكونها «عماد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية»، بل وحقا أساسيا من حقوق الإنسان، كما ذهب إلى ذلك المجتمع الدولي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة المادتان 22 و25 منه، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية خاصة المادتان 9و10منه، والأجندة الأممية للعام 2030 المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تصف ورش الحماية الاجتماعية بأنه «فريد»، باعتباره يشكل مُنطلق ومُنتهى معظم الأهداف السبعة عشر المشكلة لهذه الخطة، والاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، خاصة الاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالمعايير الدُّنيا للضمان الاجتماعي، التي تعتبر النص المرجعي للحقوق والواجبات المتعلقة بمجالات الحماية الاجتماعية، وهو ما كرسته أحكام دستور المملكة، الذي أفرد بابه الثاني للحريات والحقوق الأساسية، بما في ذلك التنصيص، في فصله الواحد والثلاثين، على الالتزام الإيجابي للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وعلى رأسها الحق في العلاج والعناية الصحية، والحق في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التَعَاضُدي أو المنظم من لدن الدولة.

وقد شكلت فعاليات المنتدى مناسبة استحضر خلالها المشاركون التوجيهات الملكية الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، الرامية الى دعم وتثمين ورش الحماية الاجتماعية، لاسيما دعوة جلالته حفظه الله، ضمن الخطاب السامي الموجه لأعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2023 – 2024، «**للعمل على إعطاء الأسبقية، لعقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، وتأمين استدامة وسائل التمويل**» و«**اعتماد حكامة جيدة لهذا المشروع، في كل أبعاده، وأن يتم وضع آلية خاصة للتتبع والتقييم، بما يضمن له أسباب التطور والتقويم المستمر**».

هذا، وقد توجت أشغال المنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية باعتماد وثيقة ختامية، هذا مضمونها:

الوثيقة الختامية للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية

17 فبراير 2025

إن المشاركين والمشاركات في المنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية المنظم، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من قبل مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يوم الإثنين 17 فبراير 2025، تحت شعار «**تعميم الحماية الاجتماعية في المغرب: رؤية تنموية بمعايير دولية**»،

إذ يثنون على الجهود المتواصلة لمجلس المستشارين في مواصلة الاهتمام بمسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، تعزيزا لأدواره في تدعيم مختلف الجهود الوطنية والدولية في مجالات «القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وتحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للجميع» كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته، وعلى سعيه الدائم، بمعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وباقي المؤسسات الدستورية، إلى تعزيز المواكبة المؤسساتية لمسار بناء أسس الدولة الاجتماعية، في انسجام مع الالتزامات الدستورية والاتفاقية للمملكة المغربية؛

إذ يستحضرون:

- مقتضيات الدستور، ولاسيما التصدير والفصول 6 (البند الثاني)، 7، 8، 12، 13، 14، 15، 19، 31، 32، 33، 34، 35 (الفقرتين الثالثة والرابعة)، 36، 39، 40، 71، 77 (البند الأول)، 117، 118، 133، 136، 137، 139، 154، 155، 156، 157، و158 منه؛
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966؛
- صكوك الأمم المتحدة الرئيسية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، ومنها على وجه التحديد:
  الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
  اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
  - اتفاقية حقوق الطفل؛
  - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛
  - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 10/62 بتاريخ 26 نونبر 2007، الذي أقر إعلان الاحتفال سنويا بيوم 20 فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية؛

- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، موضوع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 199/63 بتاريخ 19 ديسمبر 2008؛

- اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، ولاسيما الاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي (1952)، والتوصية رقم 202 بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية (2012)؛

- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالصحة والحماية الاجتماعية، الواردة بالخطة الأممية المعنونة «تحويل عالمنا»؛

- وقرارات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، ذات الصلة بقضايا العدالة الاجتماعية.

إذ يسترشدون:

- بالتوجيهات الملكية السامية الواردة بخطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ذات الصلة بالحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والمجالية، ولا سيما دعوة جلالته، ضمن الخطاب السامي الموجه لأعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية المنصرمة، «**للعمل على إعطاء الأسبقية، لعقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، وتأمين استدامة وسائل التمويل**» و«**اعتماد حكامة جيدة لهذا المشروع، في كل أبعاده، وأن يتم وضع آلية خاصة للتتبع والتقييم، بما يضمن له أسباب التطور والتقويم المستمر**»؛

- بتوصيات تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025 وخاصة منها ما يتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية؛

- بتوصيات تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد وخاصة منها ما يتعلق بتنمية الرأسمال البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقوية المنظومة الصحية الوطنية وتوفير سبل العيش الكريم لجميع المواطنين والمواطنات واستثمار التنوع الثقافي في بلادنا من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي؛

- بالآراء والتقارير المرجعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والمندوبية السامية للتخطيط، ومؤسسات الحماية الاجتماعية.

إذ يثمنون:

- المكتسبات التي تم تحقيقها بفضل المبادرات الوطنية الرائدة في مجال التنمية الاجتماعية؛
- الانخراط الفاعل للمملكة المغربية في المسار العالمي الذي تقوده الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها وكذا منظمة العمل الدولية من أجل تقوية برامج العدالة الاجتماعية ومرتكزاتها الاتفاقية والإعلانية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- الالتزام التعاقدي للحكومة باحترام الأجندة الملكية المحددة سلفا لتنزيل الورش الوطني لتعميم الحماية الاجتماعية؛
- الصياغة النموذجية لمشروع القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والتي تمت بالاستناد إلى المرجعيات الوطنية والدولية؛ وكذا الدينامية التشريعية والتنظيمية اللاحقة لاعتماده.

إذ يجددون التأكيد على الخلاصات ذات الصلة، المنبثقة عن أشغال الدورات السابقة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، لاسيما منها تلك التي لازالت ذات موضوع وراهنية، ومن ضمنها على وجه الخصوص تلك التي تؤكد على:

- أن النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والتنمية البشرية والمستدامة، هي أهداف وغايات مترابطة فيما بينها؛
- أن بناء المجتمعات القوية من بناء الإنسان القوي، وأن بناء الدول القوية من بناء الأسس الضامنة للعدالة الاجتماعية وللتآزر المستدام بين الدولة والمجتمع؛
- أن التفاعل بين الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي، مدخل أساسي لتحقيق جودة حياة الإنسان، التي لا يمكن أن تنمو وتتطور إلا في ظل إرساء عدالة اجتماعية تساهم في تثمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في مختلف المجالات، وتحقيق تقدم اجتماعي ينعكس على جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛
- أن الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بتعبئة جميع الوسائل لتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، هو التزام ذو طبيعة دستورية، تتم أجرأته من خلال مختلف السياسات العمومية القطاعية والترابية والأفقية؛
- أن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات والمجموعات الهشة من الأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، عبر استهداف اجتماعي وترابي دقيق وملائم، هي أولوية قصوى للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛
- أن إصلاح منظومة الصحة الوطنية وتأهيلها، في أفق بلوغ التغطية الصحية الشاملة، يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية؛

- أن الحماية الاجتماعية أضحت تعتبر وسيلة رئيسية لتثمين الرأسمال البشري ولتعزيز الحقوق الاجتماعية للأفراد وللحفاظ على الروابط الاجتماعية، وأداة تعتمد لتحقيق تأثير مزدوج: من جهة على النمو الاقتصادي بصفة عامة ومن جهة أخرى على التماسك والاستقرار الاجتماعي؛

- أن إنتاج سياسات عمومية متمحورة حول جودة الحياة يعتبر الحل الناجع للكثير من المشاكل الصحية التي يعاني منها الإنسان؛

- أن السياسات العمومية في مجال الحماية الاجتماعية والصحة والتربية والتعليم والتشغيل، يمكن إذا اتسمت بالفعالية، أن تكون ذات مردودية على المدى البعيد، باعتبار أن جهود كل فئة منها تدعم جهود الفئات الأخرى، فتتحقق بذلك التنمية الشاملة والمستدامة؛

- أن انخراط الفاعلين المحليين يشكل دعامة أساسية من أجل إرساء نظام فعال للحماية الاجتماعية، إلى جانب هيئات المجتمع المدني التي يتعين إعطاءها المكانة التي تستحقها كفاعل أساسي في تعبئة الموارد وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية لفائدة الفئات الضعيفة.

وإذ يؤكدون على:

- أهمية ورش تعميم الحماية الاجتماعية كرافعة مهمة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية والتنمية المستدامة في المغرب؛

- أهمية التقييم الدوري للسياسات الاجتماعية، والتداول فيها باستمرار، وتعميق النقاش حول الممارسات الفضلى للسير قدما في هذا الاستثمار الاجتماعي الهام، والذي يشكل رافعة لتثمين الرأسمال البشري وتوطيد التماسك الاجتماعي والتكافل بين الأجيال؛

- أهمية المقاربة الاستباقية في توفير الشروط اللازمة لرفع التحديات المستقبلية ذات الارتباط بتجويد الخدمات وتبسيط المساطر الإدارية، والاستهداف الأمثل للمستفيدين، ورقمنة تدبير الأنظمة، وتعزيز الحكامة الجيدة لأجهزة التدبير، وتوحيد الأنظمة، وغيرها من التدابير المواكبة، لتعزيز استفادة المواطنات والمواطنين من التغطية الصحية والتعويضات العائلية والدعم الاجتماعي؛

- أهمية استكمال إصلاح المنظومة الصحية وإبداع الحلول المالية الكفيلة بضمان التوازنات المالية وآجالات التنفيذ والمواكبة القانونية اللازمة لإعمال مقتضيات القانون الإطار رقم 09.21؛

- أهمية الاستلهام من التجارب المقارنة الناجحة على المستوى التقني واللوجستيكي لسد الفجوات على مستوى الشمولية، والاستدامة المالية، وجودة الخدمات، والحكامة، وما يلزم من إصلاحات هيكلية إضافية لضمان ملاءمة تامة مع المعايير الدولية.

فإنهم يجددون الدعوة إلى:

- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري ليس فقط بوصفه موردا وطاقة إنتاجية، ولكن أيضا وبالخصوص بوصفه إنسانا يحتاج إلى أن توفر له كل شروط الكرامة؛
- تبني مقاربة جديدة في التنمية مبنية على مبدأ القدرة على امتصاص الصدمات من أجل توفير العيش الكريم لجميع أفراد المجتمع في ظل كل الظروف، بحيث تصبح راحة الإنسان الهدف الأسمى لكل السياسات العمومية؛
- إحداث قطب اجتماعي يسعى إلى ضمان الالتقائية بين المبادرات الحكومية الرامية إلى تحقيق شروط العيش الكريم لجميع أفراد المجتمع، بدل الاكتفاء بإسناد المهام الاجتماعية إلى وزارات بعينها؛
- إنشاء مركز للدراسات يبحث في انعكاسات مختلف السياسات العمومية على حياة المواطن حالا ومستقبلا، وفق مقاربة وقائية تستبق كل وقع سلبي قد تسببه التدابير الحكومية على جودة العيش؛
- العمل على اعتماد ميثاق وطني لتقوية الروابط بين القطاع العمومي والقطاع الخاص والفاعلين الاجتماعيين والمجتمع المدني من أجل العمل وفق مقاربة مندمجة تسعى إلى العمل المشترك من أجل رفاه إنساني متجذر في القيم والثقافة المجتمعية؛
- تبني استراتيجية وطنية عشرية للصحة الوقائية تعتمد على التعاون بين قطاعات متعددة، وتركز على عدة أبعاد اجتماعية وبيئية واقتصادية وثقافية وطبية وتجارية ورقمية؛
- إرساء نظام وطني لتجويد المنظومة التربوية لتصبح قادرة على منح الفرد جميع المؤهلات التي تسمح له بالارتقاء بذاته أولا، ثم بالمجتمع ثانيا، فضلا عن خدمته للإنسانية ككل ثالثا، فيكون بذلك ليس فاعلا اقتصاديا ناجعا فحسب، بل أيضا فاعلا اجتماعيا يسهم في بناء مجتمع قوي ومتماسك، وفاعلا ثقافيا يصون قيم حضارته وينفتح بشكل واع على قيم الحضارات الأخرى ويسهم بالتالي في بناء القيم الكونية المشتركة.

ويدعون، في ارتباط بموضوع هذه الدورة من المنتدى، إلى:

- اعتماد ميثاق وطني للعمل الاجتماعي تستند إليه جميع المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي، من أجل الرفع من الرفاه الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع، مع مراعاة حاجات الفئات الهشة، عن طريق الاستثمار الاجتماعي الهادف إلى تكافؤ الفرص بين مختلف الفئات وبين الأجيال أيضا، والوقاية من الوقوع في المشاكل الاجتماعية ذات الانعكاسات السلبية الخطيرة على المدى البعيد؛
- الإسراع بالمعالجة التشريعية لإشكالية تعدد الأنظمة والمؤسسات المدبرة للحماية الاجتماعية بالمغرب؛
- إدراج التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية وإجبارية تأمينه من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في إطار الملاءمة مع المعايير الدولية؛

- تعزيز قدرات وإمكانيات أجهزة المراقبة والتفتيش ومحاربة العمل غير اللائق في تحسين جودة الخدمات، ومعايير الاستهداف الأمثل؛
- الإسراع بتحديث الأنظمة المعلوماتية وربطها بشكل متكامل لتتبع المستفيدين وضمان عدم التكرار أو الإقصاء؛
- وضع نظام رقابي شفاف وفعال لضمان نزاهة وكفاءة إدارة صناديق الحماية الاجتماعية؛
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل برامج التأمين الصحي والاجتماعي؛
- تخصيص برامج تأمين مرنة ومرحلية تناسب طبيعة عمل القطاع غير المهيكل، ووضع حوافز ضريبية وإجراءات قانونية مبسطة لتيسير هيكلته؛
- إطلاق حملات وطنية مكثفة لرفع الوعي بأهمية الحماية الاجتماعية وشرح إجراءات الانخراط والاستفادة؛
- تعزيز دور وسائل الإعلام والجمعيات المدنية في نشر ثقافة الحماية الاجتماعية؛
- العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجويد الاتفاقيات الدولية التي تبرمها بلادنا لتعزيز حقوق أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج وتأمين حقوقهم في الضمان الاجتماعي احتراما للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- فصل مؤسسات تدبير أنظمة الحماية الاجتماعية عن مؤسسات التحصيل؛
- إقرار عدالة قضائية متخصصة في النزاعات الاجتماعية لتكون أكثر تخصص ودراية بالقوانين والأعراف وقواعد العدالة الاجتماعية.

2. مواكبة متواصلة من قبل مجلس المستشارين لمسار تنزيل الجهوية المتقدمة

في إطار مواكبته المتواصلة للجهود المبذولة في سبيل تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة، إعمالا لروح وفلسفة الفصل 137 من الدستور الذي ينص على أن «تساهم الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين»، فقد عقد المجلس يوم الثامن من شهر ماي **ندوة موضوعاتية جهوية** بشراكة مع جهة مراكش-آسفي، خصصت للتداول في موضوع «**تعزيز جاذبية الجهة بين تحديات تفعيل الاختصاصات ورهانات الالتقائية بين اللامركزية واللاتمركز**». وهي ندوة تحضيرية لأشغال الملتقى البرلماني السادس للجهات، المزمع تنظيمه في الفصل الأخير من سنة 2025.

وقد شكلت الندوة مناسبة لتعميق النقاش حول المداخل الممكنة لتطوير نظم اقتصادية محلية مندمجة ولإعداد التراب وفق مقاربة شمولية تمكن من تحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين وتسهم في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، ولاستشراف مداخل التغيير الأساسية على مستوى المنظومة القانونية ذات الصلة، في ضوء ما أفرزته الممارسة من إكراهات وتحديات حالت دون بلوغ الفعالية اللازمة في ممارسة الجهة وباقي الجماعات الترابية لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة بما يعزز جاذبيتها الترابية، ودون تحقق الانسجام بين اللامركزية واللاتمركز والالتقائية بين الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية الترابية.

لقد انتظمت أشغال الندوة ضمن جلستين موضوعيتين:

- ركزت الأولى على «**تعزيز الجاذبية الترابية للجهة بين تحديات ممارسة الاختصاصات ورهانات التمويل**» باعتباره موضوعا مركبا، يحيل إلى 3 تحديات، على الأقل، من بين التحديات السبعة التي أشار إليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ضمن الرسالة الملكية السامية الموجهة للمناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة المنعقدة بمدينة طنجة بتاريخ 20 دجنبر 2024 ، وتتعلق ب(1) تحدي تدقيق وتفعيل الاختصاصات، باعتباره من الشروط الأساسية للتفعيل الحقيقي لورش الجهوية المتقدمة والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛ (2) تحدي الارتقاء بجاذبية المجالات الترابية لجذب الاستثمار المنتج، كرافعة أساسية لتقوية التنمية المستدامة؛ و(3) تحدي قدرة الجهات على ابتكار آليات تمويلية جديدة.

- فيما تناولت الجلسة الثانية «**تحديات الانسجام بين اللامركزية واللاتمركز والالتقائية بين الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية الترابية**»، باستحضار التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى «**تعبئة كل الطاقات والانخراط الفعلي لكافة القطاعات الوزارية في تفعيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، عبر التسريع من وتيرة إعداد التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، والتي يجب أن تكون مبنية على نقل فعلي للاختصاصات الوظيفية والصلاحيات التقريرية إلى المستوى الجهوي**».

ومن جملة ما تم تسجيله من **خلاصات** ضمن هذه الندوة، التأكيد على:

- أن مسار الجهوية المتقدمة يمر من مرحلة انتقالية تستوجب تقويم منظومة الحكامة الترابية بما يعزز الالتقائية على صعيد الاختصاصات التنموية اللامركزية

واللامركزة في التدبير الأمثل للاقتصاد الترابي على ضوء المستجدات التي أتى بها الميثاق الوطني الجديد للاستثمار؛

- أن الجهة تشكل المستوى الترابي المناسب لتحقيق التقائية الاستراتيجيات التنموية القطاعية ولتعزيز الانسجام بين تدخلات كافة الفاعلين المعنيين بالتنمية؛
- أن وثيقتي التخطيط الاستراتيجي (برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب)، تشكلان إلى جانب الآلية التعاقدية، آليتان ملائمتان لتكريس وتعزيز هذه الالتقائية؛
- أن تعزيز الجاذبية الترابية خيار استراتيجي محوري يصطدم بتحديات تدقيق وتملك ممارسة الاختصاصات الذاتية والمشتركة ومحدودية التمويل؛
- أن التوجهات الاستراتيجية للتصميم الجهوي لإعداد التراب تسمح بالتقليص من التفاوتات وتوضيح الهوية الاقتصادية الرئيسية للجهة ودعم الهويات الداعمة بمختلف الأقاليم التابعة للجهة؛
- أهمية التنزيل الجهوي للاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمار الخاص وأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الرفع من وتيرة الاستثمار على مستوى الجهة؛
- أهمية احترام الخصوصيات الجهوية، واعتبار مهارات الساكنة المحلية، من أجل خلق هوية اقتصادية قوية لكل جهة؛
- الحاجة إلى تمويلات مبتكرة وآليات تدبيرية حديثة وضمان الالتقائية لتحقيق التنمية في بعديها الوطني والجهوي؛
- أهمية التقييم المواكب والبعدي وأهمية توضيح آليات التتبع كعنصر أساسي لضمان الشفافية والتقويم المستمر ولربط المسؤولية بالمحاسبة.

عطفا على ذلك، تمت بلورة مجموعة من **التوصيات**، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الإسراع بجرد جميع النصوص القانونية المتعلقة بمجالات تدخل القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجهات، التي تقتضي التتميم أو التعديل في إطار الملاءمة التشريعية والتنظيمية، والتسريع بفتح ورش هذه الملاءمة؛
2. مراجعة الإطار القانوني المنظم للجماعات الترابية لجعله أكثر وضوحا وتجانسا، لاسيما فيما يتعلق بتدقيق الاختصاصات وإعادة النظر في توزيعها بين الدولة والجماعات الترابية؛

3. تحديد كيفيات ومعايير تطبيق مبدأي التدرج والتمايز بين الجهات عند نقل الاختصاصات، لاسيما تلك المرتبطة بمجالات وخدمات ذات الأهمية المباشرة للمواطنين ولإطار الاستثمار؛
4. إطلاق مسار تجريبي لممارسة الاختصاصات المشتركة والاختصاصات المنقولة للجهات، مع تحديد إطار تنظيمي ملائم وموحد لهذا المسار؛
5. تسريع وتيرة نقل الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار إلى المصالح اللاممركزة بهدف تسهيل الإجراءات الإدارية للاستثمار وتمكين المستثمرين من إنجاز استثماراتهم في ظروف ملائمة؛
6. تفعيل «نظام تدبير الاستثمارات العمومية» من أجل ضمان انتقاء أفضل للمشاريع المرشحة لنيل التمويل العمومي، وتوسيع نطاق هذا النظام ليشمل المؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛
7. مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، في إطار ممارسة الجهات لمختلف اختصاصاتها، بما في ذلك تسهيل شروط إبرام الشراكات وتعبئة الموارد المالية؛
8. تنويع مصادر التمويل وتقوية الاستقلالية المالية عبر تعزيز الموارد الذاتية للجهات من خلال تحسين الجبايات وتطوير آليات تدبيرية حديثة؛
9. تبسيط مساطر الاستفادة من الآليات التمويلية المبتكرة (الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التمويلات الخضراء، السندات) للتخفيف من الضغط على الميزانيات الترابية، وتثمين الميزانية القائمة على البرامج والنتائج، وربط التمويلات بأهداف محددة ومؤشرات أداء قابلة للقياس والتتبع؛
10. إصلاح القانون التنظيمي للمالية من أجل تنسيق قبلي للبرمجة المجالية لا سيما بالنسبة للمشاريع المهيكلة داخل الجهات؛
11. وضع نظام جديد لرصد الموارد المالية يعتمد على معايير تحفيزية تهدف إلى تقوية الهوية الاقتصادية للجهات مبنية على خصوصيات مواردها ومؤهلاتها؛
12. تسريع واستكمال تنزيل مضامين الميثاق الوطني للاتمركز الاداري عبر تعزيز تفويض الصلاحيات والموارد البشرية والمالية للمصالح اللاممركزة؛
13. وضع قانون منظم لمؤسسة الوالي من أجل تفعيل دوره كآمر بالصرف مسؤول على الإدارة الترابية؛

14. توضيح وتبسيط شروط عقود البرامج بين الجهات والدولة من أجل تفعيل أمثل للاختصاصات الذاتية والمشتركة؛

15. تعزيز أدوار الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع وتثمين مكانتها في مسلسل إعداد عقود البرامج وتنفيذها؛

16. تدقيق وتقوية منظومة التخطيط الترابي عبر العمل على جعل مجالات التصاميم الجهوية لإعداد التراب مرجعا فعليا لتوجيه الاستراتيجيات التنموية والنهوض بالجاذبية الترابية، وضمان تفاعلها الإيجابي مع برامج التنمية الجهوية، وإرساء آلية جهوية لضمان التناسق بين الوثائق التنموية والتعميرية؛

17. إقرار إلزامية التصاميم والمخططات الترابية للمتدخلين في المجال الترابي الجهوي؛

18. تفعيل دور المجلس الأعلى لإعداد التراب؛

19. وضع قانون يحدد إلزامية مرجعية موحدة للدولة لإعداد التراب؛

20. تعزيز الانسجام بين التدخلات القطاعية والترابية عبر وضع آلية رقمية للتنسيق بين الدولة والجهات، ولضمان التناسق بين السياسات العمومية القطاعية وبين التصاميم الجهوية بما يمكن من خلق قيمة ترابية مضافة" تحفز الاستثمار والتنمية؛

21. تشجيع الاستثمار المنتج والرفع من جاذبية المجالات الترابية من خلال اعتماد خطط تحفيزية للاستثمار الجهوي ترتكز على تأهيل البنيات التحتية، وتبسيط المساطر، وتوفير معطيات مجالية دقيقة ومحينة للمستثمرين؛

22. اعتماد منصات رقمية لتسويق المؤهلات الترابية، وكذا تطوير منظومات معلوماتية ترابية مشتركة تمكن من التتبع والتقييم الدقيق للمشاريع التنموية؛

23. تعزيز آليات الرصد والتقييم، وتبني مؤشرات قياس جاذبية المجالات الترابية، قصد إدماج التعديلات اللازمة على المديين المتوسط والبعيد؛

24. إطلاق مسار للتعاون بشأن أجرأة آليات التقييم المنصوص عليها في المادة 246 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات بما في ذلك تملك الجهة للأدوات المنهجية لتقييم التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي.

جدير بالذكر أن المجلس، وضمن نفس الإطار، قد شارك بوفد هام في أشغال المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة، التي احتضنتها مدينة طنجة يومي 20 و21 دجنبر 2024.

3. مواكبة مؤسساتية مسؤولة من قبل مجلس المستشارين لقضية الصحراء المغربية

- **الندوة الوطنية الأولى – الرباط** (5 **ماي** 2025)

في إطار تنفيذ برنامج عملها المرحلي، نظمت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقديم الاستشارة حول قضية الصحراء المغربية، يوم الاثنين 5 ماي 2025، ندوة وطنية بمقر مجلس المستشارين، تحت عنوان «**البرلمان المغربي وقضية الصحراء المغربية: من أجل دبلوماسية موازية ناجحة وترافع مؤسساتي فعال**».

شهدت الندوة، التي جمعت بين رئاسة المجلس وأعضاء مكتبه ورؤساء اللجان والفرق والمجموعات، إلى جانب زعماء الأحزاب السياسية الممثلة في مجلسي البرلمان، وأكاديميين وخبراء وفاعلين جمعويين ونقابيين، تأكيدا على الإطار السياسي والدستوري الذي يؤطر مبادرة المجموعة الموضوعاتية، إلى جانب تثمين واسع للانخراط المؤسسي والوطني في الدفاع عن وحدة المملكة وتفعيل قضايا الترافع ذات الصلة.

وقد شدّد السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، على أهمية هذه الندوة باعتبارها تجسيدا عمليا للتوجيهات الملكية السامية، وآلية متقدمة لتعزيز حضور المؤسسة التشريعية داخل المنظومة الوطنية للترافع الاستراتيجي حول قضية الصحراء المغربية.

جدير بالذكر، أن مداخلات زعماء الأحزاب الممثلة في البرلمان ضمن أشغال الندوة قد عكست إجماعا وطنيا راسخا حول قضية الصحراء المغربية، وعبرت عن رؤية وطنية موحدة تقوم على:

- تثمين المكاسب الدبلوماسية والميدانية التي حققتها بلادنا بقيادة جلالة الملك؛
- التأكيد على الدور المحوري لمبادرة الحكم الذاتي ضمن السيادة المغربية كحل واقعي وحيد للنزاع المفتعل؛
- الدعوة إلى توظيف الزخم التنموي والدبلوماسي الذي تشهده المنطقة لتعزيز المكتسبات والتأثير في المشهد الدولي.

هذا وقد انتظمت أشغال الندوة في جلستان موضوعيتان، تناولت الأولى تطورات الملف داخل منظمة الأمم المتحدة، مركزة على الدينامية التي أطلقتها مبادرة الحكم

الذاتي، والأدوار المغربية في تأطير العملية السياسية، مع التنبيه إلى محدودية الوساطة الأممية التقليدية في مواكبة التحولات الجيوسياسية؛ في حين خصصت الجلسة الثانية لمقاربة البعد الحقوقي والتنموي، من خلال تحليل النموذج التنموي الجديد في الأقاليم الجنوبية، وتتبع تطور الحريات والمشاركة السياسية، مع مناقشة تحديات الخطاب الحقوقي المفتعل. كما تم التأكيد على أهمية تطوير آليات الترافع المؤسساتي، وتجديد الخطاب الموجه للمحافل الدولية.

وقد اختتمت الندوة بنقاش ثري خلص إلى جملة من التوصيات أهمها:

- ضرورة مأسسة الدبلوماسية الموازية وتعزيز تكاملها مع الدبلوماسية الرسمية؛
- تعزيز التعبئة الوطنية واليقظة الاستراتيجية لمواكبة التحولات المتسارعة؛
- توسيع مجالات الترافع نحو المنصات الإعلامية والأكاديمية الدولية؛
- تمتين الجبهة الداخلية باعتبارها أساس الصدقية الترافعية.

- **الندوة الوطنية الثانية – العيون** (21 **يونيو** 2025)

في يوم السبت 21 يونيو 2025، عقدت مجموعة العمل ذاتها **ندوة وطنية كبرى** بمدينة العيون، تحت شعار «**الصحراء المغربية: من شرعية التاريخ إلى رهانات المستقبل**»، بمشاركة شيوخ القبائل الصحراوية ونخب من الأقاليم الجنوبية وخبراء وأكاديميون.

ويندرج انعقاد هذه الندوة الهامة ضمن برنامج عمل مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة التي كلفها مكتب مجلس المستشارين بتقديم الاستشارة في موضوع القضية الوطنية الأولى للمغرب: قضية الوحدة الترابية للمملكة، وذلك بهدف تعميق دراسة هذا الموضوع الحيوي وتسليط الضوء على مختلف أبعاده التاريخية والقانونية والجيوسياسية.

وفي أجواء مفعمة بروح الوطنية الصادقة المتطلعة إلى بناء مستقبل قوامه الوحدة والاستقرار والتنمية، افتتحت أشغال الندوة بكلمة تأطيرية للسيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، أبدى في مستهلها رمزية احتضان مدينة العيون لهذا الحدث وما يحمله ذلك من دلالات تصل الماضي بالحاضر... الماضي الذي انطلق مع المسيرة الخضراء المظفرة، التي أطلقها جلالة المغفور له الحسن الثاني، والحاضر الذي تشهد عليه التحولات التنموية المتواصلة بأقاليمنا الجنوبية، واندماجها في المشروع الحديث الطموح لبناء المغرب، الموحد والمتقدم، الذي يقوده ويرعاه جلالة الملك محمد السادس أيده الله.

كما أبرز السيد رئيس مجلس المستشارين أن الدينامية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية للمملكة والتي انخرطت فيها الدولة بكل مؤسساتها، والتي أثمرت مكاسب ميدانية كبرى مردها بالأساس إلى الدور الوطني البارز الذي اضطلعت به قبائل الصحراء وشيوخها على امتداد الأجيال، وكذا الشرعية الشعبية والديمقراطية التي اكتسبها المنتخبون بصفتهم الممثلين الحقيقيين لساكنة الصحراء المغربية.

وتأسيسا عل كل ذلك، تتوالى اليوم المكاسب والمكتسبات على الأصعدة التنموية والسياسية والدبلوماسية، بعناوينها البارزة المتمثلة في النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، وتنزيل الجهوية المتقدمة، وتنامي الدعم الدولي لمغربية الصحراء ولمبادرة الحكم الذاتي، كحل واقعي ووحيد لإنهاء النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء، أضاف السيد رئيس مجلس المستشارين.

وفي ختام كلمته أكد السيد الرئيس أن مجلس المستشارين، وهو يستلهم التوجيهات الملكية السامية، جعل قضية الصحراء المغربية أولوية جوهرية في رؤيته الاستراتيجية، من خلال عدة مبادرات ومساهمات على الصعيدين الوطني والدولي، مبرزا أنه في هذا السياق يندرج إحداث مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول القضية الوطنية الأولى، كتجسيد مؤسساتي واضح للتفاعل مع التوجيهات الملكية السامية، مؤكدا على القناعة الراسخة لمجلس المستشارين بأن فعالية الترافع لن تتحقق إلا بالإنصات والانفتاح على كل الإضافات النوعية ذات الصلة بملف وحدتنا الترابية، لذا يأتي تنظيم هذه الندوة بمدينة العيون للانفتاح على حكمة الشيوخ وخبرة النخب وتطلعات الساكنة، باعتبارهم شركاء في صون الوحدة الوطنية.

من جهته أبرز رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة أن تنظيم هذه الندوة بمدينة العيون يترجم الإرادة الراسخة في جعل الصحراء فضاء للحوار ولإنتاج المعرفة ولتثبيت السيادة بالتنمية والانفتاح والتعبئة الوطنية.

واستحضرت كلمة رئيس المجموعة أيضا الزخم المتنامي من الاعترافات الدولية والدعم المتزايد لمبادرة الحكم الذاتي وما يشكلانه من مكاسب استراتيجية لصالح القضية، تكتسب بعدا مستقبليا حين تترافق مع رؤية تنموية تجعل من أقاليمنا الجنوبية قبلة للاستثمار والاندماج الإفريقي وللعدالة المجالية والإشعاع الإقليمي.

وشدد رئيس المجموعة في ختام كلمته على أن مجموعة العمل الموضوعاتية التي تشتغل بروح تشاركية، بادرت إلى تنظيم هذه الندوة من منطلق وعي برلماني بكون

قضية الصحراء المغربية ليست فقط ملفا سياسيا، بل هو مشروع مجتمعي طويل النفس يتطلب الاستباق والمعرفة والتعبئة الهادئة والمستمرة، معربا عن يقينه بان ما سينبثق عن هذه الندوة من توصيات سيشكل رافعة جديدة في مسار الترافع الوطني وستفتح آفاق جديدة لمبادرات قادمة.

هذا، وقد توزعت أشغال الندوة إلى ثلاث جلسات موضوعاتية اهتمت الأولى بالبعد السياسي والتاريخي للملف، وتمحورت الثانية حول القانون الدولي والمبادرة المغربية للحكم الذاتي، فيما خصصت الجلسة الثالثة للبعد التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة، وشارك في هذه الجلسات أكاديميون وخبراء وممثلو قبائل الصحراء، فيما أسندت مهمة إدارة أشغالها وإنجاز تقاريرها إلى ثلة من السيدات والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين وأعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية.

الجلسة الموضوعاتية الأولى: البعد التاريخي والسياسي للنزاع

استعرضت المداخلات المقدمة خلال هذه الجلسة السياقات التاريخية التي تحكمت في مسار تطور قضية الصحراء المغربية، سواء في بعدها الدولي والإقليمي، او بعدها الداخلي الوطني المرتبط بعلاقة قبائل الصحراء بالوطن الأم.

وانطلاقا من التأكيد على أن الصحراء المغربية كانت أرضا تاريخية مقدسة شكلت مهد الدولة المغربية، استعرض المتدخلون خلال هذه الجلسة مختلف مراحل تطور الملف بارتباط مع الوضع الدولي والعلاقات المتحكمة فيها، خلال كل مرحلة منذ حقبة «الثنائية القطبية» وما ميزها من صراعات وتناقضات، مرورا بمرحلة ما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وبداية تشكل نظام الأحادية القطبية، ووصولا إلى ما يميز النظام العالمي الجديد من بروز قوى دولية وتكتلات إقليمية، وتحولات في الخرائط الجيوسياسية في المنطقة والعالم، حيث ظل المغرب بمختلف مكوناته بما فيها قبائل الصحراء، يتعاطى معها بما يحقق تراكمات في المكاسب ويمضي بإصرار وثبات في طريق الطي النهائي للنزاع المفتعل حول مغربية الصحراء.

وكما جاء في المداخلة القيمة التي قدمت باسم شيوخ قبائل الصحراء، فقد اضطلع هؤلاء إلى جانب أعضاء «الجمعية العامة الصحراوية» والذين تم إعادة انتخابهم سنة 1973، بدور أساسي باعتبارهم الممثلين الشرعيين للمجتمع الصحراوي، مستندين في ذلك على شرعية التاريخ وشرعية البيعة التي تجمع أبناء الصحراء بسلاطين وملوك الدولة المغربية.

وبهذا الصدد، تم التذكير بالحدث البارز لسنة 1956 بالرباط، حيث بايع شيوخ وأعيان القبائل الصحراوية، نيابة عن قبائلهم، المغفور له الملك محمد الخامس رحمه الله، والانخراط الطوعي لأبناء الصحراء في جيش التحرير وحركة المقاومة والكفاح ضد الاستعمار، والتعبير الدائم والثابت عن التشبث الراسخ بفطرة الانتماء وبخيار الوحدة ورفض الانفصال.

ومن الأحداث الدالة على هذا التوجه الوحدوي أيضا، مبادرة السيد خليهن ولد الرشيد، الأمين العام للاتحاد الوطني الصحراوي رفقة مجموعة من أعضاء حزب المرحوم حمودي ولد بوحنانة وخليل الدخيل، لتجديد بيعة أهل الصحراء للملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله، حيث تم ذلك بمدينة فاس في شهر ماي من العام 1975، وهي نفس السنة التي ستعرف أيضا مبايعة السيد خطري سعيد الجماني على رأس وفد من أعيان الصحراء للملك الحسن الثاني رحمة الله عليه بمدينة أكادير، وهي البيعة التي تمت باسم «الجمعية العامة الصحراوية» وباسم الشيوخ والقبائل الصحراوية.

وخلصت المداخلة التي تم تقديمها باسم شيوخ قبائل الصحراء خلال هذه الجلسة، إلى التأكيد على أن رهان القبائل على مغربية الصحراء هو الذي كفل للمنطقة وساكنتها منذ 1975، تاريخ استرجاع الصحراء إلى موطنها، سبل الاستقرار والأمن والنماء، ويسر لأبناء الصحراء ممارسة حقوقهم كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل وهو ما أتاح بشكل طبيعي أن يكون لأبناء الصحراء وشيوخ قبائلها مساهمة واضحة، إلى جانب مؤسسات الدولة في صياغة المقترح المغربي للحكم الذاتي في الصحراء.

وحملت مداخلة شيوخ قبائل الصحراء دعوة صريحة وقوية إلى المنتظم الدولي من أجل الارتكاز على مقترح الحكم الذاتي لطي النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء، ولإنهاء مأساة ومعاناة الشيوخ والنساء والشباب والأطفال بتندوف، ووضع حد لمحنتهم التي قاربت 50 سنة على صنعها وافتعالها من قبل أعداء الوحدة الترابية للمغرب.

وقد تم الوقوف بإسهاب خلال هذه الجلسة على محطات مفصلية شكلت منعطفات حاسمة فيما يخص تعزيز الاعتراف الدولي بالحقوق التاريخية للمغرب على صحرائه المسترجعة.

فقد أفرزت التحولات المسجلة مع بداية القرن الحالي، وخاصة سحب عدد كبير من الدول، خصوصا من إفريقيا، اعترافها بالجمهورية الوهمية، وضعا جديدا تمكن

المغرب من تعزيزه في 11 أبريل 2007 بتقديمه رسميا للأمم المتحدة مبادرة الحكم الذاتي، ليستعيد المغرب في 2017 مقعدة في الاتحاد الأفريقي، كثمرة للسياسة الإفريقية لجلالة الملك محمد السادس. وقد كان من أهم نتائج هذه العودة تمكن المغرب من أن يوقف توظيف الجزائر لهذا الاتحاد لأكثر من 30 سنة لاستصدار قرارات ومواقف مناوئة لوحدة المغرب الترابية، والوصول إلى اعتماد القرار رقم 693 المعتمد بالإجماع في قمة نواكشوط سنة 2018، والذي بموجبه أصبح ملف الصحراء المغربية اختصاصا حصريا للأمم المتحدة، وإنشاء «آلية الترويكا» لدعم جهود المنظمة الأممية من أجل تسوية هذا النزاع.

لقد فتحت هذه الدينامية آفاقا واعدة لتشكل زخما قويا عزز من مصداقية وقوة الموقف المغربي، حيث توالت الاعترافات الدولية بمغربية الصحراء وبوجاهة المقترح المغربي للحكم الذاتي، بما في ذلك دعم دول دائمة العضوية بمجلس الأمن، وقرار مجلس الأمن الدولي الأخير (30 أكتوبر 2024)، والذي أقبر مجددا مخطط التسوية واقتصر في مرجعياته على القرارات الصادرة عقب سنة 2007، وهي سنة تقديم المقترح المغربي للحكم الذاتي.

الجلسة الموضوعاتية الثانية: القانون الدولي ومبادرة الحكم الذاتي

شهدت هذه الجلسة مداخلات علمية رفيعة المستوى، مكنت من وضع المبادرة المغربية للحكم الذاتي في سياقها الحقيقي، وأبرزت ما سيكون لها من انعكاس إيجابي، ليس فقط على ساكنة الصحراء المغربية والمغرب، بل على المنطقة ككل. وأبرز المتدخلون خلال هذه الجلسة المنطلقات السيادية والرؤية المتقدمة لحل النزاعات الترابية والمساهمة المنتظرة في تعزيز السلم والاستقرار في إفريقيا، كمقومات أساس للمبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام الحكم الذاتي لجهة الصحراء.

فالمغرب القوي بشرعية حقوقه التاريخية وبما راكمه من مكتسبات ديمقراطية وتنموية، كان مؤهلا ومستعدا ليتقدم بمثل هذه المبادرة المقدامة، رغم أن الممارسة الدولية ظلت تتعامل مع تجارب الحكم الذاتي بريبة شديدة، معتبرة إياه مقدمة حتمية للانفصال أو «منحدرا زليقا» يهدد مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة، وعوض ذلك، أقدم المغرب على تقديم مقترحه للحكم الذاتي بهندسة مبتكرة تتوافق مع السياقات الدولية الراهنة، الموسومة بصعود سياسات الهوية وضرورة إدارة التنوع في المجتمعات المركبة.

فمنظومة الحكم الذاتي أضحت نهجا مفضلا في القانون الدولي لتسوية النزاعات ذات الخصوصيات الجغرافية والثقافية والإثنية التي لا يمكن تسويتها في إطار الحلول والمقاربات الكلاسيكية.

وبعد التأكيد على أن المبادرة المغربية لا تمثل مجرد مقترح سياسي ظرفي، بل هي بناء قانوني ومؤسسي وسياسي متكامل، وجاء استجابة للدعوات المتكررة لمجلس الأمن الدولي لإيجاد «حل سياسي واقعي وعادل ودائم ومبني على التوافق»، تم إبراز ما يقدمه المقترح من رؤية حديثة لحل نزاع طال أمده، عبر آلية ديمقراطية تهدف إلى تحقيق توليفة خلاقة بين تطلعات الساكنة ومتطلبات السيادة الوطنية، أو ما يمكن اعتباره عقد اجتماعي جديد يجب أن يبنى بالتدرج والثقة والانخراط الجماعي.

وبعد استعراض العديد من التجارب المقارنة لأنظمة الحكم الذاتي عبر العالم، خلصت المداخلات بشكل متقاطع إلى أن المبادرة المغربية هي مقترح أصيل ومبتكر، يقدم حلا مفصلا على السياق الفريد للنزاع المفتعل حول مغربية الصحراء، ويوازن بين متطلبات السيادة الوطنية، والتطلعات المحلية، وبين ضرورات الشرعية الدولية والواقعية السياسية.

الجلسة الموضوعاتية الثالثة: التنمية الترابية والبنيات التحتية

يتمثل الخيط الناظم للمداخلات المقدمة خلال هذه الجلسة في كون البعد التنموي شكل، منذ استرجاع الأقاليم الجنوبية للمملكة إلى حضيرة الوطن، مدخلا أساسيا لسعي المغرب نحو البحث عن تسوية نهائية للنزاع المفتعل حول مغربية الصحراء.

وإذا كانت العملية التنموية قد انطلقت منذ 1975، من خلال الدينامية العمرانية والاقتصادية المتسارعة وتعزيز البنية التحتية وإحداث المراكز الحضرية والإدارية، وغير ذلك من المشاريع التنموية، فإن هذه الدينامية ستعرف تحولا استراتيجيا مع اعتماد النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية سنة 2015، كتعبير واضح عن الإرادة الجماعية في جعل الصحراء المغربية جزءا حيويا في منظومة التنمية الوطنية.

لقد تم الرهان على الانتقال من مقاربة قوامها أن الدولة تمثل المشغل الأول والمستثمر الأول بالأقاليم الجنوبية، إلى توفير المقومات التي تسمح بانبثاق منظومة اقتصادية عصرية تتجاوز الارتهان إلى القطاعات التقليدية (الإدارة العمومية والصيد البحري) وتجعل من القطاع الخاص فاعلا أساسيا في خلق الثروة والشغل.

لقد انطلق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية في بدايته بغلاف مالي يقدر ب 77 مليار درهم، ليرتفع هذا المبلغ إلى أزيد من 85 مليار درهم، وتضمن مشاريع هيكلية في مجالات البنية التحتية والطاقات المتجددة والتعليم العالي والاقتصاد الاجتماعي... مما أسهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية بالمنطقة وخلق دينامية استثمارية واعدة.

كما أبرزت المداخلات أن المجهودات التنموية المبذولة في الأقاليم الجنوبية تنسجم تماما مع الدور الاستراتيجي المنتظر أن تضطلع به هذه الأقاليم في التوجه الاستراتيجي نحو إفريقيا، باعتبارها جسرا طبيعيا بين المملكة وعمقها الإفريقي، مما سيعزز أكثر الحضور الذي تمكن المغرب من أن يرسخه في القارة عبر استثمارات ضخمة في قطاعات البنوك والفلاحة والبنية التحتية، وبفضل سياسة التعاون جنوب-جنوب المبنية على مبدأ رابح- رابح كعناوين بارزة للسياسة الإفريقية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ويشكل تطوير الجهوية المتقدمة وتنزيلها بشكل فعال، عبر تعزيز الصلاحيات المخولة للجهات، وتحسين جاذبية مناخ الأعمال وإيلاء الاهتمام الضروري بالموارد البشرية والاهتمام بالثقافة وتثمين المؤهلات الترابية واستدامة الموارد الطبيعية، أبرز التحديات التي يتعين رفعها لربح رهان التنمية الشاملة والمستدامة للصحراء المغربية.

4. مجلس المستشارين: فضاء للتفكير الجماعي والتداول المؤسساتي في قضايا الاستثمار والتشغيل

في إطار أشغال مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في مجال الاستثمار والتشغيل، واستجابة للحاجة الملحة إلى إعادة التفكير في منظومة الاستثمار والتشغيل ضمن رؤية تنموية شاملة، انعقدت يوم الأربعاء 11 يونيو 2025 ندوة وطنية حول «الاستثمار والتشغيل والتحول البنيوي في المغرب» تحت شعار «نحو حكامة ترابية جديدة دامجة».

وقد عرفت الندوة مشاركة واسعة جمعت البرلمانيين مع المسؤولين الحكوميين والفاعلين الاقتصاديين وممثلي مؤسسات دولية والمنتخبين الجهويين، إضافة إلى خبراء وباحثين مهتمين.

وقد شكل هذا اللقاء محطة تأمل جماعي لتقييم السياسات العمومية في مجالي الاستثمار والتشغيل، واستشراف سبل بناء نموذج تنموي جديد قائم على العدالة المجالية والتنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي، وفضاء للتفكير الجماعي والتداول المؤسساتي بين مختلف الفاعلين من أجل التأسيس لرؤية استراتيجية متجددة، قادرة على استيعاب التحديات البنيوية المرتبطة بالتنمية الترابية والعدالة الاجتماعية.

عطفا على ذلك، فقد تناولت الجلسة الأولى ضمن أشغال هذه الندوة، بالدرس والتحليل، موضوع السياسات الماكرو-اقتصادية ومناخ الاستثمار وديناميات التشغيل، حيث تم التركيز على تحليل الترابط البنيوي بين الاستراتيجيات الماكرو-اقتصادية وسوق الشغل، من خلال تسليط الضوء على دور منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وتحليل السياسات المالية والنقدية، والوقوف عند أهمية إصلاح مناخ الأعمال كرافعة لتحفيز الاستثمار المنتج والمحدث لفرص الشغل.

فيما تمحورت الجلسة الثانية حول الاستثمار والحكامة والنوع الاجتماعي والدينامية الترابية، متناولة أبعاد الحكامة الترابية وأثرها في تحقيق عدالة مجالية في توزيع فرص الشغل، مع التركيز على الفئات الهشة.

وقد بينت المداخلات ضمن هذه الجلسة كيف يمكن تعزيز التوجه الجهوي في مجالي الاستثمار والتشغيل، لتكريس مبدأ تكافؤ الفرص عبر مشاريع موجهة للجهات.

كما تم الوقوف ضمن أشغال هذه الجلسة عند أهمية التكامل بين القطاعين العام والخاص وتشجيع المبادرات الترابية لتحقيق الرخاء الاقتصادي وخلق فرص شغل دامجة.

أما الجلسة الثالثة، فقد خصصت للتداول في موضوع «الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار والتشغيل: مكانة الخلل وسبل الإصلاح»، حيث شهدت نقاشات معمقة حول مكامن الخلل في المنظومة القانونية الحالية وسبل إصلاحها.

إلى ذلك، فقد توقفت هذه الجلسة عند الإشكاليات التشريعية والتنظيمية التي تعيق انسيابية المساطر الإدارية وتحد من نجاعة الاستثمارات، حيث تم تسليط الضوء على تجارب مؤسساتية في تبسيط المساطر، والتحول الرقمي، وتقييم الالتقائية بين السياسات العمومية.

وقد شدد المتدخلون ضمن أشغال هذه الجلسة على ضرورة بلورة إصلاح قانوني ومؤسساتي يواكب تطورات الاقتصاد المغربي ويضمن استدامة الاستثمار.

هذا، وقد انبثقت عن أشغال هذه الندوة مجموعة من التوصيات، يمكن إجمالها فيما يلي:

- تكريس مفهوم الدولة الترابية لضمان تفعيل آليات اللامركزية من خلال تعزيز الموارد المالية المخصصة للجماعات الترابية؛
- ضرورة استثمار هذا الزخم الفكري من أجل بلورة خارطة طريق للإصلاح، تربط بين الاستثمار والتشغيل، وتشمل ترسيخ البعد الترابي والعدالة المجالية في التخطيط الاقتصادي؛
- العمل على تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات القطاعية، وتحسين أثر السياسات العمومية على مؤشرات التشغيل، وتعزيز الالتقائية بين السياسات القطاعية الوطنية والجهوية لضمان عدالة ترابية؛
- إعادة هيكلة منظومة الدعم العمومي للاستثمار وفق معايير النجاعة الاقتصادية والأثر الاجتماعي، وربط التحفيزات الاستثمارية بالقدرة على توفير الشغل اللائق والمستدام؛
- خلق آليات دقيقة لتتبع أثر الاستثمارات على الشغل؛
- إعمال مبدأ النوع الاجتماعي في السياسات الاستثمارية مع اعتماد مؤشرات تتبع ملائمة؛
- تطوير المنظومة القانونية للتشغيل لضمان حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأجراء؛
- تعزيز الرقمنة والحكامة الترابية لتحسين مناخ الأعمال وتسريع وتيرة إحداث مناصب الشغل؛
- تثمين دور الجامعة المغربية في إنتاج المعرفة الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة العمل على ملاءمة التكوينات الجامعية مع حاجيات سوق الشغل؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، من خلال تعزيز الثقة الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال؛

- مواكبة التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي والتخفيف من أثره على سوق الشغل، من خلال التنويع الاقتصادي والتركيز على القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية؛
- تقوية اللامركزية والجهوية في التخطيط وتدبير المشاريع ومراجعة السياسات العمومية لتشمل عدالة النوع والجهة؛
- إرساء لوحة قيادة رقمية وإحداث مرصد جهوي مخصصين للاستثمار والتشغيل.

5. قضية المناصفة والمساواة في صلب اهتمامات مجلس المستشارين

لأن قضية المناصفة والمساواة بين الجنسين تأتي في صدارة انشغالات البرلمان، فقد شارك مجلس المستشارين في فعاليات **المنتدى البرلماني السنوي الأول للمساواة والمناصفة**، المنظم **تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، من قبل مجلس النواب.

وقد أكد السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، ضمن كلمة في أشغال الجلسة الافتتاحية لهذا المنتدى، أن هذا الأخير يأتي ليعزز تقليدا ومسارا برلمانيا متميزا دأب عليه برلمان المملكة المغربية منذ سنوات، في سعيه إلى تقوية وتوطيد الاحتضان المؤسساتي للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، بشأن القضايا الراهنة ذات الارتباط بمقاصد العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وأضاف رئيس مجلس المستشارين أنه، ضمن هذا السياق، يبرز دور البرلمان المغربي بمجلسيه في تنزيل التوجيهات الملكية السامية، والمواثيق الدولية والقيم الكونية والتشريعات الوطنية التي تنص على المساواة بين الجنسين دون أي تمييز، وفي تدعيم مختلف الجهود في مجال تعزيز «المساواة والمناصفة»، في انسجام واحترام تامين للمبادئ والقيم السمحة التي أقرها الدين الإسلامي الحنيف، دين الوسطية والاعتدال، الذي كرم المرأة جاعلا من النساء شقائق الرجال في الأحكام.

كما أكد السيد محمد ولد الرشيد بأن قضية تحقيق المناصفة والمساواة بين الجنسين، على الصعيد الوطني، تعتلي صدارة انشغالات البرلمان، من منطلق القناعة الراسخة بأن الأمر في هذه القضية لا يتعلق فقط بغاية تشريعية أو التزام دستوري

بزيادة عدد المقاعد وتطوير تمثيلية النساء في مختلف المواقع، بل من منطلق الدور الريادي الذي ينبغي أن يضطلع به البرلمان بمجلسيه في إثراء النقاش الوطني حول قضايا تمكين المرأة، وترسيخ وإرساء ثقافة المناصفة والمشاركة الفعلية المتساوية والمنصفة لكلا الجنسين في تدبير مختلف جوانب الحياة الخاصة والعامة.

ولتحقيق ذلك، دعا رئيس مجلس المستشارين إلى الاشتغال على واجهتي عمل أساسيتين للإصلاح: ترتكز الأولى على مدخل تعزيز الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية، واعتماد سياسات مؤطرة للتدخلات، عبر مقاربة تشريعية متقدمة تستهدف تجاوز العقبات البنيوية وتعزيز مشاركة نسائية فاعلة ومؤثرة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أما الثانية فَتَنْهَضُ على التغيير المجتمعي عبر نشر الوعي والقطع مع الإفلات من العقاب وتجنيد قنوات التنشئة الاجتماعية للتربية على قيم المساواة والعدل والإنصاف وإثارة النقاش العام المؤطر بالمعرفة العلمية للظواهر الاجتماعية ذات الصلة.

هذا، وقد شكل المنتدى مناسبة لاستحضار أن الدينامية الإصلاحية المتنامية التي يعرفها المغرب في مجال تعزيز المساواة والمناصفة، والتي يرعاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، تتأسس على ركائز معيارية وقيمية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مقتضيات دستور المملكة المغربية الذي يحظر، في تصديره، كافة أشكال التمييز والعنف اتجاه النساء والفتيات؛ ويكرس، في فصله التاسع عشر، مبدأ المساواة الفعلية والمناصفة بين الرجال والنساء في كافة المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛ وينص، في ذات الفصل، على إحداث هيأة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز لأجل هذه الغاية؛ كما ينص، في فصله السادس، على الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بتوفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين والمساواة بينهم ومشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فيما يحدد الفصل الواحد والثلاثين منه، نطاق ومجال الالتزامات الإيجابية للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية في تعبئة الوسائل الضرورية لضمان التمتع الفعلي للمواطنات والمواطنين على قدم المساواة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

- الانخراط الطوعي للمملكة في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان من خلال الانضمام والتوقيع على الاتفاقيات الأساسية ذات الصلة بحقوق المرأة والطفل والمهاجرين ومناهضة التعذيب والبروتوكولات الملحقة بها.

- تقوية اختصاصات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الحماية والتظلم.

- التحول التدريجي نحو إدماج بعد المساواة بين الجنسين في البرامج والخطط التنموية الجهوية والمحلية انسجاما مع الدينامية الوطنية التي أحدثها ورش الجهوية المتقدمة وسياسة اللاتمركز الإداري.

- تطوير ضمانات الحماية القانونية للنساء من كافة أشكال التمييز والعنف، واتخاذ إجراءات تعزيز مشاركة المرأة في مختلف المجالات بفضل الإصلاحات القانونية وإجراءات الدعم الإدارية التي اتخذت، والتي كان من ثمارها تطور مؤشرات تمثيلية النساء في البرلمان بغرفتيه وفي مجالس الجماعات الترابية وفي المؤسسات الوطنية وكذا في مراكز القرار الإداري.

- تطوير المحيط المؤسساتي الداعم لحقوق المرأة وتعزيز أدوار المجتمع المدني من حيث الرصد والوظيفة الاقتراحية، لاسيما بعد إصدار القوانين التنظيمية التي تم إعدادها تنزيلا للاختيار الدستوري فيما يخص الديمقراطية التشاركية، مما مكن من ضمان تمثيلية المجتمع المدني في العديد من الهيآت الاستشارية، وعزز بالتالي شروط مواصلة منظماته دفاعها عن قضايا حقوق الإنسان وفي مقدمتها القضايا الأساسية ذات الصلة بحقوق المرأة والفتيات والحماية من العنف وسوء المعاملة ومكافحة الإفلات من العقاب.

6. حضور وازن لمجلس المستشارين ضمن فعاليات المعرض الدولي للكتاب والنشر

شارك مجلس المستشارين، إلى جانب مجلس النواب، في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب المنظم بالرباط، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في دورته الثلاثون، خلال الفترة الممتدة من يوم 18 إلى غاية يوم 27 أبريل 2025.

وتأتي هذه المشاركة البرلمانية، للسنة الرابعة على التوالي، في إطار التزام المؤسسة التشريعية بتقوية جسور التواصل والانفتاح على المواطنات والمواطنين، وإرساء ثقافة برلمانية تجعل من قيم الديمقراطية والمواطنة جزءا لا يتجزأ من الفضاء العمومي.

جدير بالذكر، أن رواق البرلمان بالمعرض قد شهد تنظيم جلسات محاكاة برلمانية لفائدة تلاميذ يمثلون مجالس التلاميذ بمختلف جهات المملكة، في تجربة واقعية تحاكي أشغال الجلسات العامة، وذلك بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وبتنسيق مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. كما نظمت بالمناسبة زيارات لمقر البرلمان لفائدة التلاميذ المشاركين في جلسات المحاكاة، وقدمت لهم جوائز وشواهد تقديرية لتحفيزهم وتشجيعهم على التعرف على العمل البرلماني.

هذا، وقد شكلت مشاركة البرلمان في المعرض مناسبة للتواصل المباشر مع المواطنين بمختلف فئاتهم العمرية والاجتماعية، وتقديم شروحات حول تاريخ المؤسسة التشريعية واختصاصاتها وأدوارها، والتعريف بإصداراتها، وبما قطعته من أشواط في مجال التحول الرقمي وفي مجال الانفتاح.

وقد تم بالمناسبة عرض عدد من الصور والفيديوهات والوثائق التي تبرز المحطات الأساسية التي ميزت العمل البرلماني، والذي واكب منذ البداية التطور المؤسساتي والديمقراطي والمجتمعي للمملكة، بدءا من إحداث المجلس الوطني الاستشاري سنة 1956 كأول نواة للبرلمان المغربي بمبادرة من المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، ومرورا بالمصادقة على أول دستور للمملكة المغربية وإجراء الانتخابات التي انبثق عنها أول برلمان مكون من مجلسين مجلس النواب ومجلس المستشارين سنة 1963 في عهد المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، وانتهاء بالإصلاحات العميقة والتنمية الشاملة والمتعددة الأبعاد التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وقد سعى البرلمان من خلال هذه المشاركة إلى إبراز الصورة الحقيقية للعمل البرلماني وتمكين زوار رواق المؤسسة التشريعية من الاطلاع على الرصيد الوثائقي الهام للبرلمان وإصداراته وعدد من الدعامات التواصلية الخاصة باختصاصات ووظائف وبنية مجلسي البرلمان المغربي وأهم محطاته التاريخية، بالإضافة إلى التعرف عن قرب على أرشيف جد مهم للمؤسسة التشريعية، وكذا الاستفادة من الشروحات التي تقدم بعين المكان طيلة أيام المعرض حول العمل البرلماني.

7. مشاركة مجلس المستشارين في تتويج الأعمال البحثية والإعلامية المتعلقة بالعمل البرلماني

تعزيزا لهذه الدينامية الانفتاحية، وفضلا عن مواصلة استقبال وفود من التلاميذ والطلبة من مختلف المؤسسات التعليمية وتوفير الدعم الفني والأدبي للطلبة الباحثين في الشأن البرلماني وكذا توفير البيئة الملائمة للطلبة الذين اختاروا قضاء فترات التدريب الأكاديمي بمصالح مجلس المستشارين، فقد تميزت هذه السنة بإشراف المجلس، إلى جانب مجلس النواب، على منح فئتين من جوائز التميز: الأولى تقديرا لتميز البحوث والدراسات العلمية في مجالات العمل البرلماني؛ والثانية تقديرا للتميز الإعلامي في تغطية أشغال البرلمان.

وتسعى الجائزتان إلى دعم الأبحاث المتميزة التي تندرج في إطار اختصاص البرلمان، وتكريم الكفاءات الإعلامية المغربية، اعترافا بجهودها الفردية أو الجماعية ومساهمتها في تطوير العمل البرلماني والتعريف به.

لقد تم تنظيم حفل تسليم جوائز الدورة الخامسة للجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث حول العمل البرلماني يوم الأربعاء 16 يوليوز 2025 على الساعة العاشرة صباحا. وهو الحفل الذي تميز بإلقاء كلمتين عبر فيهما كل من الرئيسين عن أهمية الجائزة باعتبارها ليست مجرد جائزة أكاديمية، بل إعلانا برلمانيا مؤسساتيا عن حاجة الممارسة البرلمانية إلى مواكبة معرفية وعلمية مستمرة تساهم في إنتاج معرفة علمية حول مختلف مجالات العمل البرلماني، وعن تثمين كل من جعل من المؤسسة البرلمانية موضوعاً للدراسة والتحليل، مع اعتبار ان هذا التفاعل بين الجامعة والبرلمان ليس فقط مطلوباً، بل ضرورياً لترسيخ ديمقراطية فاعلة وتقييم السياسات العمومية بشكل علمي.

فيما تم تنظيم حفل تسليم جوائز الدورة الخامسة للجائزة الوطنية للصحافة البرلمانية يوم الخميس 17 يوليوز 2025 على الساعة العاشرة صباحا.

وفي كلمة له بالمناسبة، شدد السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، على أن البرلمان بمجلسيه ينظر إلى الإعلام الوطني كشريك استراتيجي في ترسيخ الديمقراطية التمثيلية وإغناء النقاش العمومي الهادف، معتبرا أن الدور الذي يضطلع به الصحافيون المتخصصون في الشأن البرلماني يتجاوز مجرد المواكبة الإخبارية، ليصل إلى مستوى المساهمة الفاعلة في تنظيم النقاش العمومي وتوجيهه، وتقريب وظائف

المؤسسة التشريعية، سواء على المستوى الرقابي أو التقييمي أو الدبلوماسي، من اهتمامات الرأي العام. وأوضح أن هذا الدور الحيوي هو ما دفع مجلسي البرلمان إلى تحويل الجائزة لمبادرة مشتركة، تعبيرا عن "قناعة راسخة بضرورة تكريس الاعتراف المؤسسي بجهود الصحافة الوطنية".

وخلص السيد رئيس مجلس المستشارين إلى أن جائزة الصحافة البرلمانية، في تصورها المشترك، ليست مجرد مناسبة احتفائية، بل آلية مؤسسية داعمة لترسيخ إعلام برلماني جاد، يساهم بفعالية في إشاعة الوعي السياسي ويعزز ثقافة المواطنة، ضمن إطار من الاحترام التام للضمانات الدستورية التي تؤطر حرية الصحافة والتعبير، وبما يخدم في النهاية المصلحة العامة للوطن.

ملحق

حصيلة الزيارات الميدانية لمقر مجلس المستشارين في أرقام

السنة التشريعية 2024 - 2025
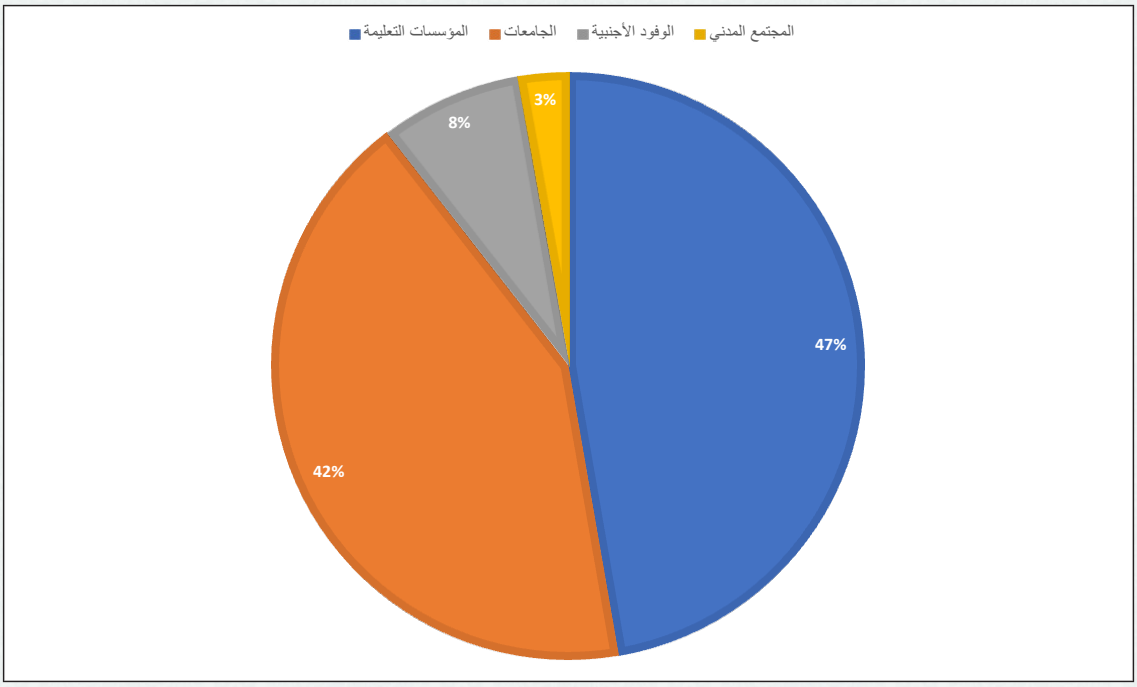
الهيئات	مجموع الزوار
المؤسسات التعليمة	1930
الجامعات	1725
الوفود الأجنبية	316
المجتمع المدني	111